برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ٢٢ - ١٩٩٦/٥/٢٤

تقييم المشروعات المزمنة للاجئين والنازحين

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/96/6-A/Add.1
25 March 1996
ORIGINAL: ENGLISH

مشروع بنغلاديش ٥٣٢٩

تقييم المساعدات المقدمة من البرنامج للاجئين من ميانمار في بنغلاديش ولإعادة توطينهم في ميانمار

مجموع تكاليف ا غذية	٨٥٥ ٩٦٨ ١٥ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج	٣٥٧ ٠٨٤ ٢٢ دولارا
تاريخ الموافقة على المشروع	١٩٩٣/١٠/٢٨
تاريخ أول توزيع للأغذية:	١٩٩٤/١/١٨
مدة المشروع	٣٦ شهرا
التاريخ الرسمي لإنهاء المشروع	١٩٩٦/١٢/٣١
مدة المشروع وقت التقييم	سنة وتسعة أشهر
تشكيل البعثة	البرنامج/منظمة ا غذية والزراعة[١]

جميع القيم النقدية محسوبة بالدولار ا مريكى مالم يذكر غير ذلك. وفى أكتوبر/ تشرين ا ول ١٩٩٥، كان الدولار ا مريكى يعادل ٤٠ تاكا، التى هى عملة بنغلاديش. وتتباين ا سعار الرسمية لكيات ميانمار تباينا طفيفا الا أنها فى حدود نحو ٦ كيات للدولار. وخلال وجود البرنامج، كانت ا سعار غير الرسمية تتراوح بين ٩٨ و١٢٥ كيات للدولار.

(١) كانت البعثة تتألف من كبير موظفى التقييم من برنامج ا غذية العالمى (رئيس الفريق)، وكبير موظفى المكتب المسؤول عن بنغلاديش وميانمار، من برنامج ا غذية العالمى، وخبير اقتصاد زراعى من منظمة ا غذية والزراعة.

الموجز

جرت ادارة المساعدات الغذائية المقدمة للاجئى روهينجيا فى بنغلاديش وتوزيع هذه المساعدات بصورة سليمة. ففى ميانمار، يبدو أن عنصر ا غذية فى حزمة الاعادة الى الوطن التى تقدم للعائدين فضلا عن مدة المساعدات الغذائية المقدمة لهم كافية باستثناء ا فراد المعرضين بشدة. وكان معظم هؤلاء ا فراد، وهم عادة من أسر ترأسها اناث، مبعثرين فى مختلف أنحاء منطقة التوطين وكان من الصعب الوصول اليهم. غير أن من المتوقع أن يستطيع الصليب ا حمر فى ميانمار، عندما يتم انشاؤه بصورة كاملة فى ولاية راخين، معالجة هذه المشكلة. ومن ناحية أخرى، فان نحو ٨٠ فى المائة من العائدين هم من المعدمين. وهناك ندرة شديدة فى فرص العمل بأجر. وقد استطاع موظفو البرنامج أن يوائموا، بصورة تتسم بالحكمة، الخبرات المستفادة من عمليات الاعادة الى الوطن فى كمبوديا وتطبيقها على ا وضاع الحالية وتصميم نشاطات للغذاء مقابل العمل ذات أهمية للمجتمع المحلى. ونظرا ن نشاطات الاحياء، والنشاطات الانمائية، حيثما يمكن ذلك، بوسعها أن تسهم فى استباق احتمال حدوث هجرة جماعية جديدة، فانه ينبغى مواصلة نشاطات الغذاء مقابل العمل على نطاق موسع وبموارد اضافية بعد منتصف عام ١٩٩٦ حيث يتوقع أن تنتهى عملية الاعادة الى الوطن.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج ا غذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكـــــــرة للمجلـــــس التنفيـــــــذى

١- الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذى لاشتمالها على توصيات للنظر فيها ثم الموافقة عليها.

٢- وفقا لقرارات المجلس التنفيذى المتعلقة بأساليب عمله التى اتخذها فى دورة انعقاده العادية الأولى، فـــان وثـــائق العمل التى أعدتها الأمانة لتقدم للمجلس قد روعى فيها عنصرا الايجاز والسعى، لعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. يجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذى بأسلوب عملى يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التى لن تدخر وسعا فى وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

٣- تدعو أمانة المجلس أعضاء المجلس الذين يرغبون فى إبداء بعض الملاحظـــات أو لديـــهم استفســـارات تتعلـــق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفى برنامج الأغذية العالمى المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبـــل إبتداء اجتماعات المجلس التنفيذى. إن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر فى الوثائق فـــــى الجلسات العامة.

٤- الموظفون المسؤولون عن الوثائق هم:

رئيس المصلحة: W. Kiene رقم الهاتف:٥٢٢٨-٢٠٢٩

رئيس القسم: P. Terver رقم الهاتف:٥٢٢٨-٢٠٣٠

٥- الرجاء الاتصال بأمين الوثائق ان كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال أو اســـتلام الوثـــائق المتعلقـــة بأعمـــال المجلس التنفيذى وذلك على رقم الهاتف التالى:)٥٢٢٨-٢٦٤١(.

معلومات أساسية

١- دفعت الاضطرابات المدنية التى حدثت فى ولاية راخين فى ميانمار فى أواخر عام ١٩٩١ الى حدوث هجرة جماعية جديدة ذات أبعاد ضخمة للأقلية من قبائل الروهينجيا)التى تدين بالاسلام(، الى منطقتى كوكس بازار وباندربان فى بنغلاديش. وكانت قد حدثت أوضاع مماثلة فى الخمسينات وفى عام ١٩٧٨ مع عودة أغلبية اللاجئين فى النهاية الى مناطقهم الأصلية القريبة من الحدود.

٢- وفى بنغلاديش، قام برنامج الأغذية العالمى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمقتضى برنامج مشترك، بمساعدة السكان اللاجئين الذين ازدادت أعدادهم الى أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة فى منتصف ١٩٩٢. وقد بدء فى تقديم مساعدات غذائية من البرنامج فى أبريل/نيسان ١٩٩٢.

٣- وبدأت عملية اعادة اللاجئين الى أوطانهم فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ بموجب اتفاق بين حكومة بنغلاديش وحكومة اتحاد ميانمار.

٤- وقد وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، خلال دورتها الثالثة والثلاثين، على مشروع ممتد جديد للاجئين هو مشروع بنغلاديش ٥٣٢٩ لتقديم سلع غذائية لعدد يبلغ فى المتوسط ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ للفترة من ١٩٩٤/١/١ الى ١٩٩٥/٦/٣٠، بتكاليف اجمالية تبلغ ٥ر٢٦ مليون دولار.

٥- وبدأت عملية الاعادة الى الوطن بصورة جادة، بعد اقامة وجود لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمى على الجانب الميانمارى من الحدود اعتبارا من يناير/كانون الثانى وأبريل/نيسان ١٩٩٤ على التوالى. وفيما بين أبريل/نيسان ١٩٩٤ ويونيو/حزيران ١٩٩٥، تمت اعادة نحو ٠٠٠ ١٣٩ لاجئ الى ميانمار بمقتضى عملية مشتركة بين المفوضية والبرنامج. غير أن عملية الاعادة الى الوطن تباطأت منذ يوليو/حزيران ١٩٩٥، وهو التاريخ الذى يتوافق مع موسم الأمطار، حتى أصبحت هذه العملية فى أدنى حد لها. ومن المتوقع أن تتبقى أعداد تبلغ عدة آلاف من اللاجئين لن تستطيع العودة الى وطنها، لعدة أسباب فى منتصف ١٩٩٦. وسوف يستمر جميع اللاجئين فى بنغلاديش فى الحصول على دعم من الموارد المتاحة بمقتضى مشروع اللاجئين المزمن رقم ٥٣٢٩ وذلك طوال عام ١٩٩٦.

مساعدات البرنامج للاجئين فى بنغلاديش

أعداد اللاجئين

٦- وصلت أعداد لاجئى روهينجيا الذين تدفقوا على بنغلاديش حتى منتصف ١٩٩٢ مامجموعه ٨٧٧ ٢٥٠ لاجئا مسجلا يعيشون فى ٢٠ مخيما. وقد تمت آخر عملية تعداد لهم فى ابريل/ نيسان ١٩٩٥ حيث بلغ عددهم ٤٥٩ ٥٤ لاجئا فى المخيمات الثمانية الباقية.

٧- وبعد اعادة أكثر من ٧٨ فى المائة من اللاجئين الى أوطانهم، أصبحت أعداد النساء فى مجموعة اللاجئين المتبقية أعلى، ومتوسط العمر أصغر، مما كان عليه الوضع وقت التسجيل. والواقع أنه اعتبارا من أبريل/نيسان ١٩٩٢ الى

سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ بلغ عدد المواليد فى المخيمات ٠١٤ ٢٥ مقابل ٨٨٠ ٦ حالة وفاة. ويمكن القول بأن الأعداد المتبقية من اللاجئين هى أكثر تعرضا وحساسية خلال العامين السابقين وذلك لأنه تم، فى هذه المجموعة، ادراج جميع اللاجئين الذين، رغم اتخاذ الاجراءات الخاصة بهم، لم يعودوا الى وطنهم بعد لأسباب طبية. وثمة دليل آخر غير مباشر على حساسية وضعف هذه المجموعة هو عدد الأسر التى ترأسها اناث: ٢٦ فى المائة مقابل أقل من ٥ فى المائة وقت بدء عملية الاعادة الى الوطن. غير أن هذه النسبة يمكن أن تزيد نتيجة لما تعلمه اللاجئون من الاعلان عن الأسر الكبيرة فى شكل أسرتين منفصلتين وذلك لكى يحصلوا على المنافع المخصصة لكل مجموعة أسرية.

الترتيبات المؤسسية وادارة الأغذية والمشتريات المحلية

٨- وجدت البعثة أن الترتيبات الخاصة بمناولة الأغذية وتوزيعها مرضية. كما كان التعاون فيما بين جميع الأطراف المعنية جيدا. وينبغى الاشادة بصورة خاصة بحكومة بنغلاديش التى كانت تقدم دائما كميات الأرز المطلوبة فضلا عن الزيوت النباتية فى بعض الأوقات. وكان نظام توزيع الحبوب الغذائية العام لدى الحكومة، بشبكته واسعة النطاق من المخازن والمستودعات، مفيدا للغاية، كما كان الحال فى جميع برامج المعونة الغذائية. وكانت امكانيات شراء جزء كبير من جميع السلع باستثناء الزيوت النباتية محليا يمثل مساهمة قيمة أخرى. ولم تلاحظ البعثة، أو تبلغ، بأى "تسرب" أو خسائر فى السلع خلال عمليات النقل والتخزين فى المخيمات.

الالتزام الشامل من البرنامج

٩- اعتبارا من أبريل/نيسان ١٩٩٢، قدم البرنامج مساعدات غذائية من خلال أربعة مراحل لعملية الطوارئ بنغلاديش ٤٩٩٩ ثم من خلال مشروع اللاجئين المزمن رقم ٥٣٢٩.

١٠- وكان الغرض من مشروع اللاجئين المزمن رقم ٥٣٢٩ الجارى هو تغطية احتياجات تغذية ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ خلال فترة تبلغ ١٨ شهرا، تبدأ من يناير/كانون الثانى ١٩٩٤. وفى حين تم مضاعفة مدة مشروع اللاجئين المزمن رقم ٥٣٢٩ حيث تم تمديده حتى نهاية ١٩٩٦، فان هناك وفورات صافية شاملة للبرنامج تبلغ ٤ر٤ مليون دولار. وقد أمكن تحقيق ذلك نتيجة لما يلى:

(أ) سرعة اعادة أعداد كبيرة من المنتفعين الى وطنهم،

(ب) انخفاض الاحتياجات الخاصة ببرامج التغذية التكميلية و/أو العلاجية عما كان مقدرا لها فى أول الأمر،

(ج) عدم استخدام نسبة الـ ١٠ فى المائة من احتياطى الحبوب المخصصة للنشاطات الانمائية للسكان المضيفين.

ويمكن القول بأن هذه الوفورات تقابل بصورة تقريبية النقد المستخدم فى ميانمار لتوفير مساعدات الاغاثة.

الحصص الغذائية ومدى كفايتها

١١- وضعت سلال غذائية مختلفة للتوزيع العام: فقد كان من المقرر توزيع الأسماك المجففة خلال فترة الجفاف فقط، أما بالنسبة لبقية العام، فكان من المقرر زيادة حصة البقول بنسبة ١٠ غرامات. والواقع أنه قد تعذر الامتثال لهذا الشرط وكانت الحصة الكبيرة من البقول توزع فى معظم الوقت.

١٢- وقد أشار جميع العائدون الى أنهم يشعرون بالرضا على الحصص الغذائية التى يحصلون عليها وذلك من حيث النوعية والكمية فضلا عن العدالة التى كانت تتسم بها عملية التوزيع. غير أن البعثة أبلغت بأن أعدادا كبيرة من اللاجئين تبيع جزءا من حصتها من أجل الحصول على النقد اللازم لشراء السلع الأساسية الأخرى مثل الكيروسين أو الملابس.

١٣- تعتبر كميات الأغذية المقدمة محدودة ومن ثم فان من المستبعد أن تمثل أى تثبيط للانتاج الغذائى المحلى.

١٤- وتجدر الملاحظة أيضا أن السلطات فى العديد من المخيمات كانت تتساءل عن منطق توزيع الحصص الفردية الكاملة على الرضع ابتداء من اليوم الذى ولدوا فيه وأشارت الى أن هذا المنطق يمثل تشجيعا على انجاب الأطفال.

امدادات الأغذية المركبة وانتاجها محليا

١٥- أدرجت الأغذية المركبة، منذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ فى جميع برامج التغذية)العامة والتكميلية والعلاجية(وكان توفير الأغذية المركبة للتوزيع العام مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ ثم نقلت هذه المسؤولية الى برنامج الأغذية العالمى بعد ذلك. أما فيما يتعلق بحالة برامج التغذية التكميلية والعلاجية فقد تم مع بداية تنفيذ مشروع اللاجئين المزمن رقم ٥٣٢٩.

١٦- وبغية التغلب على صعوبات التوريد من الموردين من الخارج، وضعت ترتيبات، ابتداء من عام ١٩٩٣، لانتاج الأغذية المركبة من خلال احدى المنظمات غير الحكومية المحلية. ولم تكن هذه التجربة مرضية بصورة كاملة، حيث لم يبدأ الانتاج الا فى منتصف يونيو/حزيران ١٩٩٤. غير أنه تم ضمان تقديم الكميات المتواضعة نسبيا من الأغذية المركبة اللازمة لبرامج التغذية التكميلية والعلاجية فى الوقت المناسب.

١٧- وقد أدت الصعوبات فى عمليات التوريد من الخارج الى توقف تقديم الأغذية المركبة المخصصة للتوزيع العام. وكان يتم تعويض النقص فى هذه الأغذية المركبة بزيادة الحصة اليومية من البقول)بنحو ١٠ غرامات(والزيوت النباتية)بنحو ١٠ غرامات(والسكر)بنحو ٥ غرامات(.

الصحة والتغذية

١٨- كانت مستويات سوء التغذية فى مختلف المخيمات تتراوح، فى بداية الأمر، بين ١ر١٣ و٧ر٣٩ فى المائة. واعتبارا من أوائل ١٩٩٣، أدى توفير الخدمات الصحية وحملات التحصين وتقديم المياه النقية ومرافق النظافة العامة وتقديم المساعدات الغذائية بصورة منتظمة، فضلا عن توزيع الأغذية المركبة على الأطفال والبالغين المعرضين الذين يعانون من سوء التغذية)الحوامل والمرضعات أساسا(الى حدوث تحسن كبير فى الحالة التغذوية والصحية للاجئين حيث فاقت فى بعض الأحيان حالة السكان المضيفين. غير أنه تبين خلال مسح تغذوى أجرى فى أغسطس/آب ١٩٩٥ أن سوء التغذية العام قد بلغ ٥ر٩ فى المائة. وهى نسبة مقبولة الا أنها تزيد عن النسبة البالغة ٢ر٧ فى المائة التى كانت سائدة خلال مسح ١٩٩٤. وكان التفسير الذى قدم لذلك هو أن صحة اللاجئين الذين عادوا الى ديارهم كانت أفضل نسبيا من حالة أولئك الذين ظلوا فى المخيمات.

قضايا المساواة بين الجنسين

١٩- يعتبر دور نساء الروهينجيا محدودا نتيجة لمدونة الأخلاق الصارمة والمتحفظة السائدة هناك. وينتمى اللاجئون للفئات الأشد فقرا من طائفة الروهينجيا الذين يعانى أغلبهم من الأمية. والأرجح أن دورات رعاية الأمومة والطفولة التى تقدم فى المخيمات من جانب مختلف المنظمات غير الحكومية تمثل أول اتصال بالتعليم الخارجى. وتعقد دورات ترويجية لجميع العائدين من أجل تسهيل عملية اندماجهم فى ميانمار، كما تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنظيم دورات منفصلة للنساء اللاتى لا يحضرن الدورات العامة.

٢٠- وقد أشير الى الارتفاع الشديد فى نسبة الأسر التى ترأسها اناث. وهذه الأسر تمثل الجانب الأكبر من الفئات الحساسة التى تستحق الحصول على مساعدات غذائية لمدة شهرين آخرين لدى عودتها الى ميانمار)أى أن مجموع الاستحقاق يبلغ أربعة أشهر(.

٢١- وعلى الرغم من أن الرجال والأطفال الذكور هم الذين يتسلمون أساسا الحصص الغذائية الأسرية خلال عملية التوزيع الأسبوعية، فان النساء، وهن عادة ربات الأسر الوحيدات اللاتى ليس لديهن سوى أطفال صغار، يتلقون هذه الحصص.

نشاطات اللاجئين

٢٢- نظرا لأن حكومة بنغلاديش ترى أنها لاتستطيع أن تقدم حق اللجوء لفترة طويلة للاجئين، لم يجر التفكير فى أى حل آخر سوى العودة الطوعية الى ميانمار. ونتيجة لذلك، لايسمح للاجئين بالحصول على أى نوع من فرص العمل أو القيام بأى نشاط اقتصادى) بما فى ذلك زراعة حدائق الخضر فى مواقع المخيمات(كما جرى عدم التشجيع على انشاء المدارس. غير أنه مع انخفاض الضغوط السكانية فى المخيمات نتيجة للعودة الى الوطن، أمكن انشاء حدائق خضر أسرية. وعلاوة على ذلك، هناك بعض التعليم الابتدائى. وقد رأت البعثة أن التدريب، ولاسيما فيما يتعلق بأساسيات اللغة البورمية التى لايتحدثها اللاجئون عادة، يمكن أن ييسر عملية اندماجهم من جديد فى ميانمار.

٢٣- وعلى الرغم من أنه لايسمح رسميا للاجئين بالعمل، فان كثيرا منهم يعمل فى الواقع. ولم تستطع البعثة، نظرا لعدم توافر احصاءات موثوق بها، تحديد ما اذا كان هناك أى تأثيرات سلبية خطيرة على سوق العمل المحلية. ويعمل اللاجئون، بالاضافة الى فرص العمل الزراعية العابرة، فى جمع حطب الوقود لاستكمال حصتهم من وقود قشو الأرز المضغوط أو لبيع هذا الحطب.

التأثيرات على البيئة

٢٤- تعتبر عملية اقامة المساكن وتوفير الوقود للطهى من أسباب ازالة الغابات باطراد. وتشير التقديرات الى أنه قد تم ازالة ٨٠٠ ٢ هكتار من الغابات على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنظم عملية توزيع قشر الأرز المضغوط مجانا لتلبية الاحتياجات من الوقود.

٢٥- وقد قام قسم الغابات فى كوكس بازار بتنفيذ مشروع ممول من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاعادة غرس الأشجار فى ٢٨٤ هكتارا من الغابات، وقام هذا القسم مؤخرا باعادة غرس الأشجار فى أراضى المخيمات التى تم اخلاؤها. وعلاوة على ذلك مازالت تجرى المفاوضات بشأن تنفيذ مشروع يشمل اقامة مزرعة حرجية

مساحتها ٠٠٠ ٣ هكتار لاحياء المناطق المتدهورة. ويمكن، من حيث المبدأ، أن يشترك برنامج الأغذية العالمى فى هذا المشروع من خلال الغذاء مقابل العمل.

العلاقات مع السكان المضيفين

٢٦- على الرغم من وجود بعض الاستياء من جانب السكان المضيفين فيما يتعلق بشروط المساعدات المقدمة للاجئين، لم ترد أية اشارات عن وجود مشكلات كبيرة فيما يتعلق بالتعايش بين الجانبين. وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتمويل مشروع تبلغ تكاليفه ٢ر٣ مليون دولار لمصلحة السكان المضيفين)"تقديم المساعدات للقرى المتضررة فى بنغلاديش"(، ويهدف المشروع الى اقامة بنية أساسية.

استخدام احتياطى الغذاء مقابل العمل

٢٧- لم تستخدم نسبة الـ ١٠ فى المائة من احتياطى الحبوب فى مشروع اللاجئين المزمن رقم ٥٣٢٩ والمخصصة للنشاطات الانمائية المتعلقة بالسكان المضيفين. وترى البعثة أنه كان من الممكن استخدام هذه النسبة بصورة مرضية فى مشروعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية الى التخفيف من التأثيرات السلبية الناجمة عن تدفق اللاجئين. فيوجد فى مشروعات هذه المفوضية)"المساعدات المقدمة للقرى والغابات المتضررة فى بنغلاديش"(عناصر تستخدم العمالة غير الماهرة بصورة مكثفة والتى كان يمكن دفع جزء من أجورها فى شكل مساعدات غذائية ومن ثم الافراج عن الموارد النقدية التى يمكن استخدامها فى انشاء أصول اضافية.

عملية الاعادة الى الوطن

٢٨- قررت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بغية تبديد أية شكوك تحيط بالطابع الطوعى للعودة الى الوطن، أن تجرى بصورة سرية، المقابلات النهائية التى يعقدها موظفو المفوضية مع أرباب الأسر للتحقق من هذا الطابع الطوعى. وتشعر المفوضية بالارتياح لأن أى لاجئ يود أن يختار عدم العودة الى الوطن لأسباب لها مايبررها حر فى أن يفعل ذلك. ولقد كان هذا هو الوضع بالنسبة لعدد يبلغ نحو ٠٠٠ ٥ شخص اختاروا التوقيع على عدم العودة الى الوطن خلال عملية التسجيل الأولية. وعلاوة على ذلك، أشار عدد كبير بعد ذلك الى عدم رغبتهم فى العودة، وكان كثير منهم لأسباب عائلية أو صحية. وعلى الرغم من وجود اختلافات فى وجهات النظر فيما يتعلق بالطابع الطوعى فى العودة الى الوطن، فان الجهات المتبرعة أيدت بصورة عامة موقف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعربت العديد من الوكالات عن شكوك خطيرة ازاء كفاية المعلومات التى تعطى للاجئين عن الأوضاع فى ولاية راخين. وفى مارس/آذار ١٩٩٥، أبدت منظمة أطباء بلا حدود)فرنسا وهولندا(مشاعر القلق هذه.

مساعدات البرنامج للاجئين فى ميانمار

حزمة العودة الى الوطن

٢٩- يحصل العائدون، قبيل مغادرتهم بنغلاديش، على أغذية لمدة أسبوعين وبعض معدات العودة الى الوطن. ولدى وصولهم الى ميانمار، يحصلون على مختلف المنح الخاصة بالعودة الى الوطن فى شكل نقدى من مفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين. ويحصل العائدون أيضا، لدى توقفهم لفترة قصيرة فى مراكز الاستقبال، على وجبات مطهية تعد من أغذية البرنامج بواسطة ادارة الهجرة والقوى العاملة. ويوزع البرنامج، من خلال ادارة الاغاثة واعادة التوطين فى ميانمار، حصة غذائية مدتها شهران.

٣٠- وهناك اتفاق فى الآراء على أن تقديم مساعدات غذائية لمدة شهرين يعد كافيا بالنسبة لمعظم العائدين. ذلك أن اطالة مدة المساعدات عن ذلك يمكن أن تخلق عوارض الاعتماد على المعونة ومشاعر استياء من جانب الفئات الأخرى فى المجتمع المحلى الذين يعيشون فى نفس المستوى من الفقر. وينطبق ذلك بصورة خاصة على العائدين الذين عادوا قبيل تدخل الأمم المتحدة ويحصلون على منح نقدية بأثر رجعى دون الحصول على الأغذية.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة اعادة التوطين

٣١- استطاع جميع العائدون تقريبا العودة الى مساكنهم السابقة واستعادة أية أراض قد يكونوا قد زرعوها فى السابق. غير أن بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير الى أن نحو ٨٠ فى المائة من العائدين هم من العمال الذين لم يحصلوا على أى أرض للزراعة فى السابق وأن هذا الوضع لم يتغير لدى عودتهم. ولذا مازال الكثير من اللاجئين يعيشون فى مستوى الفقر الشديد ولاسيما خلال موسم الجفاف عندما تندر فرص العمل الزراعى. وعلاوة على ذلك، فان سياسة حكومة اتحاد ميانمار، الرامية الى انشاء قرى نموذجية للأركانيز الذين يعيشون فى ولاية راخين ونقلهم الى منطقة اعادة التوطين قد تزيد من أعداد المعدمين نظرا لأن عملية انشاء القرى النموذجية تشمل تحويل الأراضى الزراعية من القرى التى كانت قائمة قبل ذلك.

٣٢- ويبدو، من البيانات التى جمعتها البعثة، أن منطقة اعادة التوطين تعانى من نقص فى انتاج الأرز يبلغ نحو ٥٠٠ ١٩ طن. وقد أدى شراء ادارة التجارة بالمنتجات الزراعية فى ميانمار، وهى احدى الادارات التابعة لوزارة التجارة، للأرز الى تفاقم العجز فى هذا الانتاج. ولذا لايوجد أى خطر من أن تؤدى مساعدات البرنامج الى اخلال بمعاملات السوق المحلية أو تشكل تثبيطا للانتاج.

٣٣- ونظرا لأن الجانب الأكبر من العائدين لايملكون أية أراض زراعية، يتعين عليهم العثور على أعمال مؤقتة لتوفير القوت لهم. وقد ذكرت معظم الأسر التى جرت معها مقابلات الى أنها لم تحصل الا على عائدات طفيفة من مختلف مصادر الدخل اليومى. وقد اتضح للبعثة، من المقابلات التى أجرتها، أن أشد الفئات فقرا فى طائفة الروهينجيا، قد غادرت البلاد الى بنغلاديش فى أواخر عام ١٩٩١.

العمل الالزامى

٣٤- وقد كانت الظروف المعيشية التى ازدادت ارهاقا نتيجة لفرض عمل الزامى غير مدفوع الأجر لفترة تتراوح بين ١٠ و١٢ يوما شهريا السبب الرئيسى للهجرة الجماعية لطائفة الروهينجيا خلال عام ١٩٧٨ وفى أواخر ١٩٩١. غير أنه يبدو أن الظروف قد تحسنت، على الأقل بالنسبة لمنطقة مونجدو حيث أشير بصفة عامة الى أن العمل الالزامى يتراوح فى الوقت الحاضر بين يومين وأربعة أيام. غير أن هناك تباينات موسمية واقليمية جعلت من المتعذر الخروج بنتيجة عامة، فعلى سبيل المثال، فان الانباء تشير الى أن عمليات حمل العتاد للعسكريين فى مناطق الحدود تفرض أعباء أكثر جسامة على السكان المحليين.

الجوانب المؤسسية

٣٥- تعتبر ادارة الهجرة والقوى العاملة النظير الحكومى الرئيسى فى عملية الاعادة الى الوطن. وكانت أعمال هذه الادارة فيما يتعلق بتحركات العائدين وتسجيلهم ودفع المنح النقدية وغير ذلك تتسم بالكفاءة نظرا لأنها على دراية كافية بهذه الأعمال ولاسيما أن هذه هى عملية الاعادة الى الوطن الثانية فى غضون ١٥ عاما. غير أن هذه الادارة كانت أقل نجاحا فيما يتعلق بعملية الاندماج فى المجتمع المحلى.

٣٦- وتتولى ادارة الاغاثة واعادة التوطين فى ميانمار مسؤولية تخزين أغذية البرنامج ومناولتها وتوزيعها. كما اشتركت هذه الادارة، خلال الأشهر الأخيرة، فى الاضطلاع بقدر ضئيل من أعمال اللوجستيات وذلك أساسا لنقل الأغذية من منطقة موانجدو الى نقاط التوزيع الممتدة على طول نهر ناف. وكان عمل هذه الادارة فيما يتعلق بالاشراف الوثيق والرصد والدعم المالى، يتسم بقدر معقول من النجاح الا أن هذه الادارة غير مستعدة للاضطلاع بمهام اضافية مثل مشروعات الغذاء مقابل العمل.

٣٧- وثمة عنصر أساسى يتمثل فى المقر الرئيسى لمصلحة الهجرة على الحدود وهو المقر الذى يشار اليه عادة بالاسم البورمى له وهو ناساكا، والذى يعد أعلى سلطة فى منطقة موانجدو. وتعد درجة تفهم وتعاطف مدير هذا المقر مع ماتحاول الأمم المتحدة أن تقوم به ازاء العائدين ولاسيما فيما يتعلق بحمايتهم وادماجهم فى المجتمع المحلى ذات أهمية قصوى.

٣٨- وقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عددا من المشروعات الصغيرة وشجعت على انشاء لجان التنمية القروية على نسق النموذج الذى وضعه برنامج الأمم المتحدة الانمائى للأماكن الأخرى فى ميانمار.

٣٩- وحتى هذا التاريخ، تعتبر منظمة العمل الدولى ضد المجاعة، وهى منظمة متخصصة فى النواحى المتعلقة بالميله والنظافة العامة، المنظمة غير الحكومية الدولية الوحيدة التى تعمل بصورة حقيقية. أما المنظمات غير الحكومية القطرية فهى قليلة العدد وضعيفة. ولم تبعث جمعية الصليب الأحمر فى ميانمار مؤخرا بعدد من الموظفين المتفرغين للعمل فى منطقة موانجدو الا أن من المتوقع تطوير هذه الجمعية بسرعة بدعم من المفوضية وأن تساعد فى نشاطات الاندماج فى المجتمع المحلى.

نشاطات الغذاء مقابل العمل

٤٠- لقد رئى منذ بداية عملية الاعادة الى الوطن أن تقديم الدعم لاعادة اندماج العائدين فى المجتمع المحلى من خلال المشروعات الصغيرة للغذاء مقابل العمل يمثل استراتيجية مناسبة، ومن ثم فقد أدرج ذلك الدعم فى النداء المشترك بين المفوضية والبرنامج فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣. وقد وضع هذا الدعم على أساس أنه عنصر مهم وان كان يأتى فى المرتبة الثانية بعد التغذية من أجل الاغاثة. وقد أجرى موظفو البرنامج فى عام ١٩٩٤ بحوثا أولية مكثفة فى هذا المجال، اشتركت فيه، حيثما كان ممكنا، اللجان الانمائية على مستوى القرية. وبعد موسم الجفاف، الذى يتلو موسم الحصاد، استكمل العمل بنجاح فى ١٠٤ مشروعات، نشأ عنها نحو ٠٠٠ ١١٣ يوم من أيام العمل المؤقت الذى كانت هناك حاجة ماسة اليها وذلك أساسا فى منطقة موانجدو. وكان يتعين على برنامج الأغذية العالمى أن ينفذ جميع مشروعات الغذاء مقابل العمل تقريبا تحت اشراف خبير من الخارج ومن خلال شبكة من مشرفى المناطق الذين تم تعيينهم محليا.

٤١- وكانت الأصول التى نشأت عن ذلك تتكون من ٣٢ تمديدا للطرق و٧٢ بركة من البرك المجتمعية. وقد يسرت الطرق حركة السكان والبضائع ولاسيما فى القرى الأكثر فقرا والأكثر انعزالا. كذلك فان زيادة المخزون من المياه ساعدت على تحسين الظروف المعيشية ولاسيما خلال موسم الجفاف فى المناطق التى لاتوجد فيها مجارى مائية دائمة أو يمكن حفر آبار فيها. وقد تبين أن هذين القطاعين)البرك والطرق(كانا اختيارا موفقا.

٤٢- وكانت القيمة السوقية للحصص الغذائية اليومية المقدمة فى اطار الغذاء مقابل العمل تزيد بصورة طفيفة عن الأجر اليومى للعامل غير الماهر. وتشير التقديرات الى أن متوسط فترة العمل كان فى حدود ٥ الى ٦ أيام وأن نحو ٦٠٠ ٢٢ عامل ريفى من المعدمين قد اشتركوا فى نشاطات الغذاء مقابل العمل. وسرعان ما أصبحت مشروعات الغذاء مقابل العمل تحظى بشعبية كبيرة على مستوى القرية وسرعان ما أصبح الاهتمام الرئيسى ينصب على تحقيق العدالة فى توزيع أيام العمل فى اطار الغذاء مقابل العمل. ونظرا لأن العمالة المؤقتة فى الزراعة لم تكن تمثل سوى ما لايزيد على ٢٠ الى ٣٠ يوما من أيام العمل سنويا، فان تحويل الدخل من خلال الغذاء مقابل العمل كان متواضعا الا أنه لم يكن ضئيلا. وقد كان مايتراوح بين ٧٥ و٨٥ فى المائة من العمال من العائدين.

٤٣- ويعتزم البرنامج، خلال موسم الجفاف القادم ١٩٩٥/١٩٩٦، زيادة مخرجات مشروعات الغذاء مقابل العمل الى ثلاثة أمثال ماكانت عليه فى السابق. ويتمثل الهدف فى القيام ببناء ١٢٠ كيلومترا من الطرق وتكليف منظمة العمل الدولى ضد المجاعة بالقيام بعمليات حفر البرك أو اصلاحها. وسوف توزع نشاطات الغذاء مقابل العمل بالتساوى فيما بين منطقتى موانجدو وبوثيدوانج. كذلك فان من المقرر اقامة مشروعات تجريبية فى مجال اقامة السدود والخزانات الصغيرة لأغراض الرى. وعلاوة على ذلك، سوف يواصل المكتب القطرى جهوده لتطوير نشاطات الغذاء مقابل العمل المشتركة مع المفوضية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. غير أنه مازال يتعين ايجاد حل لمسألة الصيانة المستمرة للأعمال حيث لاحظت البعثة بالفعل وجود حالات قليلة لحدوث تدهور فى هذه المنشآت.

٤٤- وترى البعثة ضرورة مواصلة نشاطات الغذاء مقابل العمل، من خلال زيادة الدعم من الجهات المتبرعة، وتوسيع نطاق هذه النشاطات. وتعتبر مشروعات الغذاء مقابل العمل بديلا للعمل الالزامى واستثمارا يحول دون الحاجة الى هذا النوع من العمل كما ينبغى النظر اليها فى سياق أوسع من مجرد ولاية راخين.

قضايا المساواة بين الجنسين

٤٥- يقتصر دور النساء فى معظم الأحيان على نطاق الأسرة والعائلة. فالنساء لايعملن فى الحقول. أما فى نطاق العائلة، فان النساء يشتركن فى عمليات تخزين الأغذية واعدادها، وفى وسعهن زراعة بعض الخضر وتربية بعض الحيوانات الصغيرة. ولذا نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومصلحة الزراعة مشروعا لتوزيع البذور على النساء المعرضات. كما تخطط المفوضية لاقامة مشروعات لتقديم المعز والدجاج للمجموعات النسائية وتدريبهن على النشاطات المدرة للدخل.

٤٦- ولا يبدو أن توزيع الحصص مجحف بالنساء. فعلى الرغم من أن الرجال والأطفال هم أساسا الذين يتسلمون الحصص الغذائية، لم تكن النساء بعيدات أبدا عن مخازن الأغذية وهن يشتركن بالتأكيد فى تقسيم الأغذية فيما بين الأسر المدرجة فى مجموعات التوزيع.

٤٧- وقد شاركت النساء بصفتهن عاملات فى نشاطات الغذاء مقابل العمل فى مشروع واحد لحفر البرك. وكانت هؤلاء النساء قد رحلن مؤخرا من جنوبى ولاية راخين حيث التقاليد هناك أقل صرامة.

٤٨- ويتوقع، من حيث المبدأ، أن تشترك امرأة واحدة على الأقل كعضو فى لجنة التنمية القروية. أما فى واقع الحال، فان هذه المرأة قد لا تتاح لها الفرصة أو الخبرة اللازمة للاعراب عن وجهة نظرها. وفى بعض الحالات، حاولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنظم بعض المجموعات النسائية الفرعية لابداء الأفكار وتشجيع النساء على ابداء آرائهن. ويؤيد برنامج الأغذية العالمى المفوضية فى هذا المجال كما يشجع النساء على المشاركة فى عملية اتخاذ القرار فى لجنة التنمية القروية.

٤٩- ويقدم برنامج الأغذية العالمى الغذاء فى شكل حوافز للمشتركات فى المشروعات التى تديرها المفوضية والمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، تقدم هذه الأغذية للنساء اللاتى يتعلمن طريقة نسج شبكات صيد الأسماك وذلك لتعويض الوقت الذى تقضيه هؤلاء النساء بعيدا عن واجباتهن المنزلية العادية. ويسعى هذا المشروع أيضا الى تنظيم النساء فى مجموعات واضطلاعهن على بعض الأفكار المتعلقة بالتسويق وادرار الدخل.

٥٠- وقد حددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأفراد الحساسين بشدة فى المخيمات وقد قيد ذلك فى وثائق عودتهم الى الوطن. ومعظم هؤلاء من الاناث اللاتى يرأسن أسر وحيدة العائل. ويحصل كل فرد من الأفراد الحساسين بشدة على بطاقة غذائية اضافية تعطى له الحق فى الحصول على حصة ثانية مدتها شهران بعد الوصول الى ميانمار. وفى نهاية سبتمبر/أيلول كان قد استفاد ٨٢٧ ٣ من هؤلاء الأفراد من الحصة الثانية. ويقل ذلك بكثير عن عدد المنتفعين المقررين فى الأصل. وسوف تصبح جمعية الصليب الأحمر فى ميانمار قادرة، بعد اتمام انشائها، على معالجة مشكلة الأفراد الحساسين بشدة.

مشتريات الأغذية

٥١- يتولى برنامج الأغذية العالمى، بناء على طلب حكومة اتحاد ميانمار، شراء جميع السلع من داخل البلد. وتتولى مؤسسة التجارة بالمنتجات الزراعية فى ميانمار توريد الأرز والبقول. وقد تمت جميع المشتريات التى قام بها المكتب القطرى بناء على ترخيص من المقر الرئيسى للبرنامج الذى تأكد فى كل حالة من أن مؤسسة التجارة قد وردت الأرز والبقول بأسعار تنافسية كبيرة. ومع ذلك تجدر الاشارة الى أن الحكومة تحصل على معظم مالديها من أرز من خلال ضريبة تجبر المزارعين على بيع جزء كبير من الأرز الشعير الذى ينتجونه بأسعار تقل كثيرا عن مستويات السوق. ولهذا السبب، تمتنع بعض البلدان عن المساهمة فى مشتريات الأغذية لهذه العملية.

٥٢- ويشترى البرنامج زيت النخيل والملح من ولاية راخين. وقد وافق المقر الرئيسى للبرنامج على جميع العقود بعد تحليل الأسعار الواردة من مصادر خارجية بديلة. غير أنه كانت هناك للأسف حالات كثيرة تأخر فيها تسليم الزيت فى الوقت المحدد.

التوزيع واللوجستيات

٥٣- على العكس من مذكرة التفاهم بين البرنامج والمفوضية، كما هو الحال فى بنغلاديش، يتولى البرنامج المسؤولية، من خلال ادارة الاغاثة واعادة التوطين، توزيع الحصص الغذائية على العائدين فى مراكز العودة الى الوطن. وقد سهل هذا الترتيب عملية مناولة الأغذية الشاملة ومن ثم زاد من كفاءة العمليات ومردودية تكاليفها ومن عمليات المراقبة والرصد. ويتماثل نظام التوزيع مع ذلك الذى طبقه البرنامج بنجاح فى كمبوديا. ويوجد فى كل مركز استقبال، يافطات تحمل معلومات باللغتين البورمية والبنغالية تنبه العائدين الى استحقاقاتهم الغذائية.

٥٤- وبغية تلافى أى سوء استخدام لمشروعات الغذاء مقابل العمل، وضع برنامج الأغذية العالمى اتفاقا موحدا للمشروعات يتضمن شروطا صارمة تتعلق بالتوزيع والرصد. ويتعين وجود ما لايقل عن خمسة عمال لدى تسليم الأغذية لممثلى لجنة التنمية القروية فى المستودع. ويعتزم البرنامج أيضا رصد عملية التوزيع فى عدد من مواقع المشروع.

٥٥- وعلى الرغم من الصعوبات اللوجستية الخطيرة للغاية، أمكن احتواء تكاليف النقل فى حدود متوسط تكاليف النقل الداخلى والتخزين والمناولة البالغ ٣٦ دولارا للطن. وتكاد خسائر الأغذية لاتذكر)حيث تمثل ٠ر٦٦ فى المائة من مجموع الكميات التى تم نقلها(وذلك أساسا نتيجة للاعصار وغرق قاربين للنقل بصورة عارضة. ويرجع السبب الرئيسى لهذا النجاح الى القدرة على الاحتفاظ بالمخزونات فى مستويات دنيا وذلك بفضل ماقدمه مكتب مؤسسة التجارة بالمنتجات الزراعية فى ميانمار ومضرب الأرز فى موانجدو، وهو التعاون الذى أتاح للبرنامج الاقتراض عندما تنخفض المخزونات.

التوصيـــــــات

٥٦- قدمت البعثة التوصيات التالية:

عمليات البرنامج فى بنغلاديش

(أ) على الرغم من أن بعثة تقدير الأغذية المشتركة بين المفوضية والبرنامج التى أوفدت فى أبريل/نيسان(/مايو)أيلر(١٩٩٣ قد قررت تقديم حصص متماثلة للبالغين والأطفال والرضع، توصى البعثة باعـــادة النظـــر فـــى توزيـــع الحصص العامة على الرضع. فلم يتضرر نظام التوزيع، بالصيغة التى نظم بها فى المخيمات، اذا لم تقدم حصص عامة للرضع ابتداء من يوم مولدهم.

(ب) يتعين الاسراع قدر المستطاع بتنفيذ المشروع الذى أعده قسم الغابات فى كوكس بازار من أجل زراعـــة ٠٠٠ ٣ هكتار لاحياء المناطق المتدهورة. وتوصى البعثة بأن يتعاون مكتب البرنامج المحلى مع سلطات الغابات الاقليميـــة فى دراسة امكانيات استخدام الموارد المتوافرة من المشروع ٢١٩٧)التوسع التاسع(– "برنامج التنمية الريفيـــة" لتنفيذ هذا المشروع.

(ج) ونظرا لأن أعداد المواليد الجدد من اللاجئين فى بنغلاديش قد تجاوز منذ يونيو/حزيران ١٩٩٥ أعداد أولئك الذيـن عادوا الى الوطن، يتعين على الحكومتين تكثيف الجهود للوصول الى اتفاق مرض للطرفين بشأن استئناف العـــودة الطوعية الى الوطن على أساس مستويات ثابتة من أجل انهاء هذه العملية فى أسرع وقت ممكن خـــلال النصـــف الأول من عام ١٩٩٦.

عمليات البرنامج فى ميانمار

(أ) تحتاج عمليات التعمير والاصلاح الى زيادة تفهم الظروف المعيشية للمنتفعين. ولذا توصى البعثة باجراء مســـح اقتصادى اجتماعى محدود، لتحديد ظروف السكان من طائفة الروهينجيا ولاسيما فيما يتعلق بـــالحصول علـــى الأراضى والدخل، ويمكن أن تتم هذه الدراسة بواسطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتشـــاور مـــع البرنامج.

(ب) تنفذ نشاطات الغذاء مقابل العمل التى يمولها البرنامج من خلال لجان تنمية القرى التى تتعهد بصيانة الأصـــول التى سيتم تكوينها. وقد أثبتت الزيارات الميدانية التى تمت فى نهاية موسم الأمطار أنه يتعيـــن رصـــد عمليـــة الصيانة عن كثب. ولذا توصى البعثة بأن يجرى المكتب المحلى للبرنامج، بالتشاور مـــع المفوضيـــة، تقييمـــا لعمليات صيانة الطرق والبرك قبيل بداية فصل الأمطار الموسمية القادم.

(ج) تقتصر النشاطات التى ستنفذ من خلال الغذاء مقابل العمل الموجهة نحو خدمة المجتمع المحلى بأكمله بصـــورة مباشرة على الطرق والبرك القروية. ويشترك المنتفعون فى هذه العمليات لفترة محدودة للغاية. ويعتبر وجـــود الأمم المتحدة ضروريا فى ولاية راخين لتدعيم عملية العودة الى الوطن. وينبغى للبرنامج أن يكون حاضرا بعـد منتصف ١٩٩٦ حيث يتوقع انتهاء عمليات العودة للوطن وتوزيع مساعدات الاغاثة. ويمكن أن تسهم نشـــاطات التعمير والاحياء فى الحيلولة دون احتمال حدوث هجرة جماعية جديدة. وفى هـــذا الصـــدد، ينبغـــى مواصلـــة

نشاطات الغذاء مقابل العمل على نطاق واسع وبموارد اضافية. وترى البعثة ضرورة استكشاف مناطق النشاطات الجديدة على النحو التالى:

(١) تنطوى منطقة اعادة التوطين على امكانيات زراعة محصولين باستخدام الرى بالجاذبية من السدود الصغيرة، وهى السدود التى يحتاج انشاؤها الى عمالة كثيفة ويمكن أن يشترك فيها السكان المحليون)المنتفعون المباشرون وغير المباشرين(. كما يجب دراسة اقامة سدود لمنع وصول المياه المالحة الى الأراضى الزراعية. ويمكن أن يشارك فى هذه الأعمال الخدمات الفنية المحلية)الزراعة والرى(التى لديها بعض الخبرات المكتسبة ولاسيما فيما يتعلق باقامة السدود. غير أنه يتعين، قبيل البدء فى هذه العمليات، اجراء تقدير فنى واقتصادى مع توجيه الاهتمام الواجب لعمليات الرصد الفنى.

(٢) ينبغى أن يدرس مكتب البرنامج فى ميانمار، بالاشتراك مع سلطات الغابات المعنية، امكانية توسيع نطاق البرنامج الحكومى لغرس الأشجار وذلك من خلال استخدام الغذاء مقابل العمل. كما توصى البعثة بأن تجرى، على أساس تجريبى، دراسة عن امكانية اقامة رقع شجرية على مستوى القرى باستخدام شتلات يتم انتاجها فى المشاتل الحرجية المحلية.

(د) يمكن أن تستفيد الجهات المتبرعة المحتملة، من اجراء دراسة مستقلة لامكانيات الغذاء مقابل العمل فى ميانمار كبديل محتمل للعمل الالزامى. ويتعين أن توضح هذه الدراسة أيضا مدى التزام الحكومة وقدرتها على توفير الدعم الفنى اللازم لذلك.

الدروس المستفادة

٥٧- يتعين عند بداية أى عملية للاجئين اجراء دراسة متعمقة لطرق التعاون فيما بين برنامج الأغذية العالمى ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فى مجال العمليات الانمائية ذات الأهمية المباشرة للسكان المضيفين. ويبدو أن تخصيص الموارد الغذائية للنشاطات الانمائية غير كاف لتحقيق التعاون المطلوب بين المفوضية والبرنامج. ويتعين صياغة مشروع فرعى منفصل للتنمية من خلال عملية تقدير دقيقة للظروف الفنية والاجتماعية والاقتصادية.

٥٨- يتعين منذ البداية، اجراء توقعات للتعليم الابتدائى وتعليم البالغين، حتى اذا كان من المتوقع أن تكون العملية ذات مدة قصيرة نسبيا. وينبغى توجيه اهتمام خاص، بالاضافة الى المعلومات الارشادية والتدريب المهنى، لتزويد اللاجئين بالمعارف الأساسية المتعلقة باللغة الرسمية المستخدمة على نطاق واسع فى بلدهم الأصلى من أجل تيسير عملية اندماجهم من جديد فى نهاية الأمر وذلك اذا كان هؤلاء اللاجئون ينتمون لأقليات لغوية.

٥٩- تمت الترتيبات المحلية للتوزيع النهائى على اللاجئين فى المخيمات وعلى العائدين فى مراكز الاستقبال والترانزيت بصورة مرضية فى كلا البلدين بواسطة البرنامج وليس المفوضية. ونظرا لأنه قد توجد أوضاع محلية أخرى يمتلك فيها البرنامج ميزة نسبية، ينبغى الاهتمام بصياغة المادة المتعلقة بالتوزيع النهائى فى مذكرة التفاهم بصورة مرنة.